العدد (١٧٢٩٧) - السنة الخمسون - الجمعة ٧ صفر ١٤٤٧هـ - ١ أغسطس ٢٠٢٥م

www.akhbar-alkhaleej.com

المساعدات الجوية لغزة.. مناورة غربية لتجنب محاسبة إسرائيل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال الأسابيع الأخيرة، صدر عن الحكومات الغربية - باستثناء الولايات المتحدة - إدانات متزايدة إزاء جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية. كان أبرزها البيان الصادر في ٢١ يوليو ٢٠٢٥ عن ٢٥ دولة - منها المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا وهولندا - استنكرت فيه «تفاقم معاناة المدنيين في غزة»، وأقرت بأن «نموذج إيصال المساعدات»، الذي ترعاه حكومة «بنيامين نتنياهو»، المتطرفة «خطير، ويُفاقم حالة عدم الاستقرار، ويسلب سكان غزة كرامتهم الإنسانية».

في الوقت الذي دعا فيه البيان إلى «الرفع الفوري للقيود المفروضة على تدفق المساعدات»، من دون أن يقترن ذلك بأي إجراء فعلي، جاء رد الفعل الغربي على التدهور المتواصل في الأوضاع الإنسانية بغزة، متمثلا في محاولة تبرئة ائتلاف «نتنياهو»، اليميني المتطرف من المسؤولية، والتركيز بدلًا من ذلك، على طرح بدائل جديدة لإيصال المساعدات. غير أن خبراء حذروا من أن هذه البدائل لن تكون كافية لتلبية احتياجات أكثر من مليوني مدني يعانون الجوع، بل قد تُفاقم حجم الخطر الذي يواجهونه بالفعل.

وفي هذا السياق، أسفر الاجتماع الذي عقد في ٢٥ يوليو بين رئيس الوزراء البريطاني «كير ستارمر»، والرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، والمستشار الألماني «فريدريش ميرتس»، عن توافق على المضي قدمًا في تنفيذ عمليات إسقاط جوي للمساعدات الإنسانية إلى غزة، وهي الخطوة التي وصفها «جيريمي بوين»، من شبكة «بي بي سي»، بأنها «بدائية»، و«غير كافية لإنهاء الجوع». وقد قوبلت هذه الخطوة برفض واسع من جانب عدد من العاملين في المجال الإنساني والمراقبين. وحذّر «فيليب لازاريني»، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، من أن هذه العمليات «باهظة التكاليف وغير فعالة»، وقد «تنطوي على مخاطر تؤدي إلى مقتل مدنيين جوعى».

وعلى الرغم من أن القادة الأوروبيين يؤكدون أنهم سيعملون من أجل «تمهيد الطريق لحل طويل الأمد وتحقيق الأمن في المنطقة»؛ فإن هذه التصريحات تتناقض مع الرسالة التي بعث بها تأييدهم لعمليات الإنزال الجوي، التي تعجز عن تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحّة للمدنيين الفلسطينيين، والتي تفاقمت جراء حملة التدمير الإسرائيلية المستمرة منذ ٢٢ شهرًا. ووصف «أليكس دي وال»، من جامعة «تافتس»، مؤسسة غزة الإنسانية، بأنها «ذريعة لتجويع غزة». ووفقًا لـ«بوين»، فإن التوجه الأوروبي نحو تنفيذ عمليات إنزال جوي ليس سوى «خطوة يائسة»، لا تستهدف فقط إيصال مساعدات إضافية إلى الفلسطينيين الجائعين، بل تسعى أيضًا إلى توفير مبررات جديدة لتجاهل الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة للقانون الدولي، أو تبريرها بشكل سافر.

وعلى نطاق واسع، تناولت وسائل الإعلام الغربية الظروف المروعة التي يحياها أكثر من مليوني مدني فلسطيني في ظل تفاقم جرائم الحرب الإسرائيلية، نقلا عن الوكالات الإنسانية الرائدة في العالم العاملة في غزة. ومن بين تلك المنظمات، أثارت «منظمة أطباء بلا حدود»، (MSF) كيف أن «الاستخدام المتعمد للتجويع في القطاع كسلاح من قبل إسرائيل، قد بلغ مستويات غير مسبوقة»، حيث لا يقتصر الأمر على المرضى فحسب، بل طال أيضًا العاملين في مجال الرعاية الصحية «الذين يكافحون الآن من أجل البقاء».

علاوة على ذلك، سلط «برنامج الغذاء العالمي»، الضوء على أن ما يقرب من ثلث سكان غزة لم يتناولوا طعامًا لأيام متواصلة. وأشارت «أطباء بلا حدود»، إلى تضاعف معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة ثلاث مرات خلال الأسابيع الأخيرة فقط، حيث يعاني ربع الأطفال الذين فحصتهم من سوء التغذية. وذكرت صحيفة «الجارديان»، أن أكثر من ١٣٠ شخصًا سُجّلوا رسميًا لقوا حتفهم جوعًا؛ مع أن الرقم الفعلي أعلى بكثير، فضلًا عن توقع زيادته بشكل كبير.

ورغم السماح بدخول ٧٠ شاحنة مساعدات فقط إلى غزة يوميا -وهو رقم يقل كثيرًا عن الحد الأدنى البالغ نحو ٥٠٠ شاحنة يوميًا لتلبية احتياجات السكان - تواصل «مؤسسة غزة الإنسانية»، المدعومة من إسرائيل والولايات المتحدة، عملها عبر أربعة مراكز توزيع فقط، موزعة في مناطق باتت «عسكرية بالكامل»، ولا تفتح إلا فترات محدودة وبإشعار قصير. وفي ظل هذا الوضع، اضطر عشرات الآلاف من المدنيين الجوعى إلى التخييم وسط الأنقاض، مترقبين لحظة فتح البوابات. وقد وصف «دي وال»، هذه السياسة بأنها «محاولة لتدمير مجتمع بأكمله»، مشبّهًا طريقة إدارتها بـ«رمي فتات الخبز».

ومن الواضح أن التحذيرات الجادة التي أطلقها العاملون في المجال الإنساني ووكالات الإغاثة، بشأن الانهيار المتسارع في غزة تحت وطأة الاحتلال العسكري الإسرائيلي والقصف العشوائي، لا تجد آذانًا صاغية لدى الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، الذي اكتفى في ٢٨ يوليو بالإشارة إلى مشاهد أطفال «يتضورون جوعًا». وفي الوقت الذي يُفترض أن يوافق ائتلاف «نتنياهو» على هدنة يومية مدتها عشر ساعات لتسهيل وصول المساعدات، إلا أن التجارب السابقة تظهر أن حكومة الاحتلال غالبًا ما تنقض تعهداتها بشأن وقف إطلاق النار، بهدف تعظيم معاناة المدنيين الفلسطينيين، وهو ما يكشف عن فقدان الائتلاف اليميني المتطرف لأي مصداقية. وقد أشار «توم فليتشر»، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، إلى أن ما يحدث حتى الآن لا يتعدى «زيادة طفيفة في حجم المساعدات»، دون أن يرافقها أي ضمانات حقيقية لإغاثة المحاصرين الذين أنهكهم الجوع وسوء التغذية والأمراض والإصابات.

ورغم تأكيد «برنامج الغذاء العالمي»، امتلاكه كميات كافية من المواد الغذائية خارج غزة أو في طريقها إليه تكفي لإطعام جميع السكان لمدة تقارب ثلاثة أشهر، إلى جانب تصريح المفوض العام للأونروا «فيليب لازاريني»، بأن لدى الوكالة ما يقارب ٦٠٠٠ شاحنة تنتظر الحصول على الضوء الأخضر للدخول عبر المعابر البرية؛ فإن حكومات كل من المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، اختارت دعم خيار إسقاط المساعدات جوًا، معتبرة إياه الوسيلة الأساسية لإيصالها.

وبشكل مباشر، يتعارض هذا التوجه مع التحذيرات والمناشدات التي أطلقتها «الوكالات الإنسانية الرائدة». وبرغم تأكيد «فليتشر»، على أن هناك «حاجة ماسة إلى كميات ضخمة من المساعدات»، من أجل «منع المجاعة» في القطاع، إلا أن العاملين في المجال الإنساني يتفقون على أن إسقاط المساعدات جوًا، هو «وسيلة غير فعالة»، مقارنة بالنقل البري. وأوضح «سياران دونيلي»، من «اللجنة الدولية للإنقاذ»، أن هذه العمليات «لا يمكنها أبدًا توفير الكمية أو النوعية المطلوبة من المساعدات». بينما شدد «لازاريني»، على أن «نقل المساعدات عبر الطرق البرية أسهل وأكثر فاعلية وسرعة وأقل كلفة وأمانًا»، فضلًا عن أنه «يحفظ كرامة سكان غزة أكثر بكثير».

ومن الناحية اللوجستية، وبناءً على تقديرات «القيادة المركزية الأمريكية»، التي أفادت بأن طائرات الشحن من طراز سي-١٣٠ قادرة على توصيل نحو ١٢٫٦٥٠ وجبة في الرحلة الواحدة؛ قدّرت شبكة «بي بي سي»، أن إيصال وجبة واحدة فقط لكل فرد من سكان غزة، البالغ عددهم نحو ٢٫١ مليون نسمة، يتطلب أكثر من ١٦٠ رحلة. وبالنظر إلى امتلاك الأردن ١٠ طائرات من هذا الطراز، والإمارات ٨ طائرات أخرى، فإن تحقيق هذا الهدف عبر الإنزال الجوي هو أمر غير ممكن من الناحية الإحصائية، بالمقارنة مع القدرات الأكبر لنقل المساعدات عبر البر.

وإضافة إلى محدودية الكمية، فإن طبيعة المساعدات نفسها تثير القلق. وبحسب «دي وال»، تحتوي صناديق الحصص الغذائية الخاصة «ببرنامج الغذاء العالمي»، عادة على الدقيق، والمعكرونة، والطحينة، وزيت الطهي، والأرز، والحمص، أو العدس، لكنها لا تتضمن «طعام أطفال»، ولا تترافق مع أي جهود من طواقم طبية أو مختصين في التغذية لمعالجة سوء تغذية الأطفال. كما أن عمليات الإسقاط الجوي التي تدعمها الحكومات الأوروبية، تبقى عاجزة عن تلبية احتياجات أكثر من ٩٠ ألف امرأة وطفل قدّر «برنامج الغذاء العالمي»، أنهم بحاجة إلى علاج طبي عاجل.

وتبرز أيضًا المخاطر التي تهدد حياة المدنيين نتيجة لهذه العمليات. وأشار «شون بيل»، من قناة «سكاي نيوز»، إلى أن الإنزال الجوي «ينطوي على مخاطر كبيرة»، موضحًا أن الطرود حين تسقط على الأرض، يمكن أن تُصيب الناس مباشرة. وذكرت «شاينا لو»، من «المجلس النرويجي للاجئين»، أن بعض المدنيين غرقوا أثناء محاولتهم الوصول إلى المساعدات التي سقطت في البحر، كما أن الفوضى والاقتتال على الطرود أصبح مشهدًا متكررًا. ولهذا، تساءل «بوين»، عمّا إذا كانت هذه العمليات ستفضي إلى مشاهد يتزاحم فيها رجال يائسون حول كل منصة إنزال، في محاولة يائسة لتأمين الطعام لعائلاتهم.

وفي هذا السياق، شددت «بشرى الخالدي»، من «منظمة أوكسفام في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، على ضرورة «الفتح الفوري لجميع المعابر لإيصال المساعدات بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى مختلف مناطق غزة»، بالإضافة إلى «وقف دائم لإطلاق النار»، محذّرة من أن أي بدائل لا تشمل هذه الخطوات قد تكون مجرد «لفتة تكتيكية». وتساءل «بوين»، عمّا إذا كانت الحكومات الغربية، كـ«لندن» و«باريس» و«برلين»، تسعى من خلال دعمها لعمليات الإنزال الجوي إلى «الظهور بمظهر إيجابي في الإعلام»، والتظاهر بأنها «تبذل جهداً»، حتى وإن كان هذا الجهد غير مجدٍ في إنقاذ الأرواح أو تحقيق السلام.

وفي تعليقه على هذا الوضع، قال الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش»، إن المعاناة الهائلة في غزة «ليست مجرد أزمة إنسانية، بل أزمة أخلاقية تتحدى ضمير العالم». ومع ذلك، فإن الحكومات الغربية فشلت مراراً في الدفاع عن حقوق الإنسان، أو احترام القانون الدولي، أو السعي لتحقيق العدالة. ووفقاً لما كتبته «سالي لوكوود»، من قناة «سكاي نيوز»، فإن هذه الحكومات «تعلم أيضاً أن الإنزال الجوي وسيلة معيبة لتوصيل المساعدات»، ما يشير إلى أن اعتمادها على هذا الخيار، هو تجنّب متعمد لمحاسبة حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة على جرائم الحرب التي ترتكبها في القطاع.

ورغم أن إعلان الرئيس «ماكرون»، نية بلاده الاعتراف بالدولة الفلسطينية خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، يُعد خطوة ضرورية -وإن كانت متأخرة - نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ إلا أن الواقع الميداني يختلف كثيراً. ووثق «دي وال»، كيف أن «الانهيار الاجتماعي»، و«إهانة البشر»، الناتجة عن سياسات المساعدات التي تدعمها الولايات المتحدة وإسرائيل ليست ناتجة عن سوء التخطيط، بل عن نية إسرائيلية واضحة لـ«تدمير المجتمع الفلسطيني». وبالتالي، فإن مواقف الدول الغربية الكبرى لا تزال عاجزة عن إحداث أي تغيير حقيقي في الواقع القاسي الذي تشهده غزة، والضفة الغربية، وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عالم يتغير

لماذا يقف «ترامب» ضد السلام في المنطقة؟!

فوزية رشيد

○ منذ اتفاقيات كامب ديفيد وبعدها «اتفاقيات أوسلو» واتفاقية «وادي عربة» وغيرها، وأمريكا بسياستها الخارجية كانت تدعي أنها ترعى وتدعم السلام في المنطقة بما فيها حل الدولتين! والطريف أن «ترامب»، وهو رجل الصفقات التجارية حتى في السياسة! يدرك أنه من دون إحلال السلام في المنطقة العربية وحل القضية الفلسطينية، حلاً عادلاً وشاملاً، لن تستقر المنطقة ولن تأمن، لتباشر التنمية والنهضة والمشاريع التي ترغب فيها وبشرط وجود البيئة المستقرة! والولايات المتحدة برئاسة «ترامب» الذي يريد نيل جائزة نوبل للسلام! يدرك أن الكيان الصهيوني طالما مارس توحشه وهمجيته ومنطق القوة والإبادة والعدوان على الدول لن يكون آمناً قط أيضاً! أمنه مرتبط بضمان أمن الفلسطينيين وإقامة دولة لهم، مثلما هو مرتبط بضمان أمن دول عربية أخرى، يحلم هذا الكيان الغاصب بالتوسع نحو جغرافيتها! ورغم أن «ترامب» الذي يعرف أن الاستثمارات العربية في بلاده، والمصالح الاقتصادية والتجارية المتبادلة مرتبطة بضمان استقرار وأمن المنطقة، إلا أنه وللغرابة يخالف منطقه التجاري المعروف وينجرف بعيداً نحو أجندة الكيان الصهيوني وخرافاته وأساطيره التلمودية! ويتبنى منطق الحرب والتوسع والاعتداء والإبادة، وبما يخالف كل وعوده السابقة في إنهاء الحروب، التي بدأتها إدارة «بايدن»!

وليواصل ذات النهج العدواني على الحق الفلسطيني المشروع في إقامة دولته، وعلى الحق العربي المشروع بدوره في إنهاء حرب الإبادة وتحقيق السلام وحل الدولتين الذي تقوده السعودية منذ المبادرة العربية ٢٠٠٢!

○ عزلة الكيان الصهيوني التي بدأت بإدانة ورفض شعوب العالم، لمنهج الإبادة الوحشية وعدم إعطاء الفلسطينيين حقوقهم، وانتهت بمؤتمر «حل الدولتين» مؤخراً بتأييد كل دول العالم بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، وحلفاء الكيان التقليديون وعلى رأسهم بريطانيا، صاحبة «وعد بلفور» الاستعماري، وتقسيم فلسطين في عام ١٩٤٨، هذه العزلة تزداد وتضغط على الكيان وعلى الولايات المتحدة، خاصة أن لا بديل لمشروع حل القضية الفلسطينية لديهما، وإنما الحل بالنسبة إليهما هو الدوس على القرارات الأممية والقانون الدولي! وفرض منطق القوة والإبادة والتهجير والتطهير العرقي! إلى جانب تبني أجندة التوسع وتهويد كاملَ فلسطين، ثم التوسع نحو دول عربية أخرى! أي أن الحل لدى الكيان والولايات المتحدة للقضية الفلسطينية، هو القضاء على هذه القضية الممتدة من ٧٧ عاماً! بل واحتلال أراضي دول عربية أخرى! وكل ذلك يتم خلافاً لرغبة دول العالم كلها في حل الدولتين!

○ «ترامب» المبحر في بحر الأساطير والخرافات التلمودية، لا يخالفَ هنا مصالح الولايات المتحدة وحدها، بل هو يخالف رؤيته التي يعشقها في إجراء الصفقات التجارية! فكيف ستكون هنا صفقات والدمار لفلسطين وقضيتها وشعبها، والاستيلاء على أجزاء من الدول العربية هي فحوى تلك الأساطير والخرافات التلمودية؟! وكيف ينتصر في ظل هذه الرؤية الصهيونية الفريدة من نوعها على كل العقل العالمي، أن تتزايد أعداد الدول العربية والإسلامية في قائمة التطبيع مع كيان لا يعرف إلا لغة الإبادة الهمجية والاعتداء على الدول الأخرى، وتنفيذ أجندة أسطورية توراتية ملفقة لحكم العالم من القدس تحت مسمى «الحكومة التلمودية العالمية»؟!

○ أمام وحشية هذا الكيان وهمجيته ومجازره وتحديه لكل المنطق الدولي والقانوني والإنسانية، يستفيق العالم اليوم ليعزل هذا الكيان عزلاً كلياً مع الوقت، وتحت ضغط شعوب الدول، حتى تلك الحليفة تاريخياً للكيان!

لأنه هذه المرة هو يتحدى العالم كله، ويريد القضاء حتى على الفطرة الإنسانية والضمير الإنساني، بعد أن قضى على النظام الدولي القائم ومؤسساته القانونية والحقوقية والإنسانية! هذا الكيان الصهيوني يحفر قبره بيديه! ولا يمكن له الاستمرار في ظل كل هذا النبذ العالمي، الذي بدأ بالشعوب وأصاب الدول تحت ضغط تلك الشعوب، ليعلم ويدرك أن القرن الواحد والعشرين لا يمكن أن يُدار وتُدار مصالحه الجمعية والدولية في النهاية بالخرافات والأساطير التلمودية والتوراتية الملفقة! وأن الصهيونية بأكملها كمنظومة إيديولوجية استعمارية، آن لها أن ترحل عن هذا العالم، ليتنفس شيئاً من الهواء النظيف الذي تم تلويثه عبر القرون باليد الماسونية! وعبر العقود ومنذ تأسيس هذا الكيان الشاذ، عبر الصهيونية العالمية! وعلى «ترامب» أن يقف أخيراً في الموقع الصحيح للتاريخ وللمصالح الأمريكية المختطفة من الإيديولوجية الشيطانية للصهاينة والماسونيين! حينها ليحلم بجائزة نوبل كاستحقاق وليس كتلاعب معروف بالجوائز الدولية!

التعليم الهندسي لريادة الأعمال: حقائق من الواقع!

بقلم:

د. محمد علي بن شمس ○

لا أذكر أن مفهوم ريادة الأعمال كان من المواضيع التي كنا نتناولها في أحاديثنا اليومية عندما كنا طلابا في المرحلة الجامعية، ولم تكن في نطاق تصوراتنا ولا محور اهتمامنا رغم أن أحد زملاء الدراسة كانت لديه مغسلة ملابس سريعة في البحرين، وكنت معجبا بخطوته غير المألوفة لنا كطلاب آنذاك، ولوقعها في نفسي مازلت أتذكرها حتى اللحظة. فلطالما انحصر تفكيرنا، نحن الطلبة الجامعيين بشكل عام والهندسة بشكل خاص، في تأمين المعدلات الأكاديمية المرتفعة والكفيلة بإلحاقنا بالشركات الهندسية المرموقة وبالتالي الاستمتاع بالمزايا المالية الممنوحة والارتقاء الوظيفي الآمن مع أدنى درجات المخاطرة الممكنة.

مع مرور الأيام، اتضح لي أن ما قام به زميلنا هو ما يطلق عليه اصطلاحا حاليا إدارة أعمال وليس ريادة أعمال، تلك الكلمة التي ذاع صيتها مؤخرا والتي يختلط على الكثيرين فهمها بالعربية ويصعب نطقها للوهلة الأولى بالإنجليزية (Entrepreneurship)! فرغم تداخل المعنيين، فهما يختلفان من حيث الهدف والمهارات المطلوبة. تركز «إدارة الأعمال» على تنظيم الأعمال اليومية في شركة أو نشاط تجاري معتمدة على فكرة (قائمة)، مثلا مغسلة ملابس سريعة، وتهدف في المقام الأول الى تسيير العمل بشكل فعال ضمن الموارد المتاحة وبالتالي تتطلب مهارات تنظيمية وإدارية مناسبة تضمن استدامة الشركة أو النشاط التجاري.

على الجانب الآخر، تركز «ريادة الأعمال» على ابتكار وتطوير أفكار (جديدة) وإنشاء شركات (من الصفر) تهدف بشكل مباشر إلى الاستجابة لتحديات قائمة أو فرص جديدة وطارئة في السوق. تتطلب ريادة الأعمال قدرة عالية على إدراك الفرص المتاحة والابتكار (استحداث أو تحسين شيء قائم بطرق جديدة) واتخاذ القرارات غير التقليدية وتحمل المخاطر المصاحبة لها خصوصا في المراحل التأسيسية الأولى والتمتع بالمرونة الكفيلة للتعامل مع ديناميكية السوق وتغييراته. يتضح أيضا من التعريف الأخير أن هناك علاقة نفعية متبادلة بين الابتكار وريادة الأعمال، فكلاهما يقتات على الآخر، إن صح التعبير.

سأحاول في هذا المقال الإجابة عن ثلاثة أسئلة في سياق عرض مشهد ريادة الأعمال الآني. أولا: هل نحن بحاجة إلى رواد أعمال في مملكة البحرين؟ بكل تأكيد نعم، وقد أدركت حكومتنا الرشيدة أهمية هذا النهج وضمنته بوضوح في برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٣-٢٠٢٦) وذلك بتعزيز مكانة مملكة البحرين في الريادة والابتكار كجزء من محور التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية، مما يبرز أهمية هذه الثقافة وأولويتها بالنسبة للمملكة.

ثانيا: لماذا نحن بحاجة إلى هؤلاء؟ تشير التقارير التنموية المعروفة إلى أن التنمية الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة لم تعد تعتمد على الثروات الطبيعية فحسب، بل أصبحت تعتمد بشكل كبير على التأهيل العلمي والمهارات التي يمتلكها أفرادها. لذا كان من الأجدر على الدول ذات الثروات الطبيعية القليلة نسبيا وفرص العمل المحدودة أن تولي اهتماما أكبر بثقافة ريادة الأعمال ولا سيما في خضم التحديات المتصاعدة التي تعاني منها الأنساق الاقتصادية التقليدية كقطاعات الطاقة والصناعات التحويلية وغيرها. هذا لا يعني بأي حال من الأحوال تنصل الدولة من مسؤولياتها تجاه مواطنيها بتوفير فرص العمل المناسبة، بل هو نهج داعم لسياسات الدولة في تنويع واستدامة مصادر الدخل واستجابة داخلية لاحتياجات سوق العمل الديناميكية.

من الأهمية بمكان أن نتفق بداية بأن ريادة الأعمال ليست بوصفة ملائمة للجميع، ولا يمكن تجرعها من قبل شريحة كبيرة من الناس بشكل آمن وناجع ينتج عنه نتائج مرضيه. رغم أن هناك أمثلة محلية ملفتة كشركة كالو البحرينية الناشئة.

ثالثا: ما مدى الاستعداد الحقيقي للطلبة المنخرطين في الجامعات لخوض عالم ريادة الأعمال بالشكل الذي يلبي الطموحات؟ بادرت الدولة مشكورة بتوفير المنصات والنظام البيئي الداعم لثقافة ريادة الأعمال وهناك أمثلة عديدة: «لوموفاي»، و«تنمو» و«صندوق الأمل» و«ريادات». ريادة الأعمال المؤسسية هي أيضا إحدى صور ريادة الأعمال اللافتة التي بدأت تظهر محليا مؤخرا، والتي تقوم فيها المؤسسات الكبيرة على تبني فكرة الابتكار ضمن هيكلها التنظيمي، مثال على ذلك شركة بي فينجر (BeVentures)، الذراع الاستثمارية لشركة بابكو للطاقة (Bapco Energies). على الجانب الآخر من المشهد وكما ذكرنا آنفا، مازالت فكرة وثقافة ريادة الأعمال بين طلبة التخصصات الهندسية ضمن نطاقها الضيق، وغالبا ما تندرج تحت بند إدارة الأعمال وليس ريادتها. برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٣-٢٠٢٦) ومن خلال محور الخدمات المجتمعية حث على تشجيع الابتكار بالشراكة مع المؤسسات التعليمية والارتقاء به والذي ينسجم وأحد محاور التعليم الجامعي العالمي ألا وهو خدمة المجتمع. فقيمة الجامعة الحقيقية من منظورنا الشخصي هي بارتباطها بحياة وتفاصيل مجتمعها والانغماس في حل مشكلاته وقضاياه الملحة والتصدر لتحدياته.

في اعتقادي أننا بحاجة إلى توجيه واقعي يأخذ العقلية البحرينية في عين الاعتبار. توجيه يتفاعل مع هواجس الطلبة في خضم الحديث الإعلامي لريادة الأعمال. قد يتساءل أحدهم: أنا طالب متفوق، لماذا أقحم نفسي في خط تحفه المخاطر في وجود بديل آمن ومرموق؟ وقد يتساءل آخر: لماذا لم تقم أنت بخوض هذا الغمار وتقديم مثال حي يقتدى به في هذا السياق؟ لماذا ولماذا لن تجيب عليها دورات بسيطة في ريادة الأعمال ولا سرد إعلامي يحث الشباب على ريادة الأعمال، بل خطوات عملية تلامس هذه الهواجس بشكل مباشر تعزز من ثقافة ريادة الأعمال كنهج راسخ وطريقة تفكير غير مسبوقة. التعرف عن كثب عن تجربة رائد أعمال ناجح، تخرج في تخصص هندسي معين وحقق مكاسب مجزية مقارنة بالوظائف المرموقة وأصبح من أهم وجهات التوظيف لطلبة التخصص الحاليين قد يكون ذا أثر عند بعضهم والاقتداء بأستاذ أكاديمي طموح استطاع تحويل أبحاثه الأكاديمية المتراكمة إلى شركة ناشئة ربما تعيد طريقة تفكير البعض الآخر.

إن الجامعة منظمة تتأثر بمنظومة القيم السائدة في المجتمع، وهذه القيم قد تكون في حد ذاتها عائقا، فمثلا إذا كانت القيم السائدة في مجتمع ما هي التقليد، فإن هذا بلا شك يعرقل عملية التجديد ورغم هذا، غالبا ما ينتظر من الجامعات أن تقود عملية التطوير والإبداع في مجتمعاتها.

○ أكاديمي بحريني

مدينة الشباب صرح بحريني مشرف

بقلم:

د. نبيل العسومي

كانت حدثاً مهماً الزيارة الكريمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم -أيده الله- والتقاء جلالته عددا من أبنائه من الشباب البحريني الطموح واستمع إلى شرح حول برامج مدينة الشباب ٢٠ - ٣٠ وما توفره للشباب البحريني من فرص تدريبية من أجل تأهيلهم للمستقبل ضمن نظرة حضارية متكاملة تعزز لديهم المهارات الحياتية والاجتماعية والعملية ليسهموا لاحقا في مسيرة التنمية الشاملة لوطننا العزيز في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك المعظم.

وكان لافتا أيضا أن هذه اللفتة الملكية الأبوية السامية من لدن جلالة الملك المعظم لتأكيد ما يوليه جلالته من رعاية واهتمام للشباب البحريني الذي يعد عماد المستقبل، حيث أكد جلالته في أكثر من مناسبة الدور الذي يجب أن يضطلع به الشباب البحريني وشاباتها وضرورة توفير الرعاية المناسبة لهم والتدريب بحيث يكونون عناصر مفيدة وفاعلة في المجتمع.

والحقيقة ان ملف الشباب يحتاج إلى مثل هذه الالتفاتة الكريمة للفت الانتباه إلى توفير المزيد من الرعاية والاهتمام بهذه الفئة خاصة في هذه الظروف التي أصبح الشباب في العالم مستهدفا من قبل التيارات المختلفة، وقد تسهم الثورة الإعلامية والرقمية والتقنية في تشويش ذهنه وتسهم في حيرته ولذلك يبقى على الأسرة وعلى المجتمع وعلى أجهزة الدولة المختلفة من تربية وتعليم وإعلام وثقافة وشباب ورياضة أن تتولى جميعها وبتناسق كامل الاهتمام بالشباب وتوفير أفضل الفرص لهم ليكونوا قادرين على تأدية دورهم الوطني المخلص في خدمة بلاده وتنميتها والدفاع عنها عند اللزوم.

ولا يفوتنا في هذا السياق الإشادة بالدور الكبير والمثمر لكل من سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب ومستشار الأمن الوطني قائد الحرس الملكي رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضية رئيس مجلس إدارة شركة «بابكو إنرجيز» (الشركة القابضة للنفط والغاز) وسمو الشيخ خالد بن حمد آل خليفة النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضية رئيس الهيئة العامة للرياضة رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية قائد قوة الحرس الملكي الخاصة في متابعة وتنفيذ التوجيهات الملكية السامية لتطوير منظومة العمل الوطني في مجال العناية بالشباب وفي مختلف المجالات وتشجيعهم على الابداع والتميز لخدمة وطنهم.

ولعل مدينة الشباب التي اختير لها اسم ٢٠-٣٠ رمزا لارتباط الشباب بالتنمية المستدامة يبين بوضوح حجم الجهد الذي بذل لتكون نموذجا ناجحا يقتدي به الآخرون فهذه المدينة الشبابية تقدم حوالي ٢٠٠ برنامج تدريبي وتوفر مئات الفرص المتنوعة في مختلف المجالات الشبابية الحيوية إضافة إلى مختلف الأنشطة في العلوم والتكنولوجيا والفنون والثقافة وريادة الأعمال والترفيه والفنون والرياضة والصحة والإعلام وهي المجالات المتعددة المرتبطة بحياة الشباب.

والحقيقة ان الزيارة الملكية السامية لمدينة الشباب كانت فرصة كبيرة لإبراز هذا الجهد الذي يقوده سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة بدعم ومساندة من سمو الشيخ خالد بن حمد آل خليفة فكانت الزيارة الكريمة فرصة للتعريف بهذا الجهد الكبير الذي يهدف إلى تمكين الشباب البحريني وصقل قدراتهم ليسهموا في المسيرة التنموية لهذا الوطن الغالي علينا جميعا وتعزيز مسيرة التطور.

إن كل الأمم المتحضرة أو السائرة في طريق النمو تركز بشكل أساسي على الاهتمام بالشباب والعناية بهم وإنفاق الموارد الضخمة من أجل إحاطتهم بالرعاية، وذلك للدور البارز والكبير الذي تضطلع به الأجيال الجديدة التي يجب الأخذ بأيديها حتى يشعر الشباب بأهميتهم وحتى يشعروا بالثقة بالنفس ولتعزيز قيم الانتماء لوطنهم ولقيادتهم. ويأتي في هذا الإطار هذه المدينة الشبابية كنموذج رائد في بناء القدرات لدى الشباب وثمرة من ثمار المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم في احتضان هذا الشباب ليكونوا جيلا واعيا ومساهما في نهضة البحرين وتقدمها بإذن الله.